الفصل الرابع
منكرو الاحتجاج بالسنة قديما وحديثا والرد على شبهاتهم

لقد أقام الخوارج والشيعة رأيهما فى السنة على رأيهما فى الصحابة الكرام -رضى الله عنهم- .

فالخوارج على اختلاف فرقهم يعدلون الصحابة جميعا قبل الفتنة. ثم يكفرون عليا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما ، وبذلك ردوا أحاديث جمهور الصحابة بعد الفتنة. لرضاهم بالتحكيم واتباعهم أئمة الجور – على زعمهم – فلم يكونوا أهلا لثقتهم.

وأما الشيعة وجمهور طوائفهم – ونعنى بهم من ظلوا فى دائرة الإسلام – يجرحون أبا بكر وعمر وعثمان ومن شايعهم من جمهور الصحابة. ويجرحون عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص. ومن انغمس معهم فى اغتصاب الخلافة من على ، وبالأحرى أنهم يجرحون جمهور الصحابة إلا نفرا ممن عرفوا بولائهم لعلى ﷺ وقد ذكر بعضهم أنهم خمسة عشر صحابيا فقط . وأقاموا على ذلك مذهبهم من رد أحاديث جمهور الصحابة. إلا ما رواه أشياع علىّ منهم. على أن تكون رواية أحاديثهم من طريق أئمتهم لاعتقادهم بعصمتهم أو ممن هو على نحلتهم .

والقاعدة العامة عندهم أن من لم يوال عليا فقد خان وصية الرسول ﷺ ونازع أئمة الحق. فليس أهلا للثقة والاعتماد.

وقد خالف جمهور الشيعة فى هذا الرأى فريق منهم. وهم الزيدية القائلون بتفضيل علىّ على أبى بكر وعمر. مع الاعتقاد بصحة خلافتهما والإشادة بفضلهما ، وهؤلاء يعدون أكثر طوائف الشيعة اعتدالا. وفقههم قريب من فقه أهل السنة [1] . منهم الشوكانى والصنعانى - رحمها الله تعالى - اللذين انفتحا على فكر أهل السنة .

وحقيقة أن الخوارج رغم موقفهم من السنة. فهم لم ينغمسوا فى رذيلة الكذب على رسول الله ﷺ مثل ما فعل الشيعة. وذلك نظرا لصراحتهم وتقواهم وبداوة طباعهم وبعدهم عن الأخذ بمذهب التقية الذى يؤمن به الشيعة. ولكنهم خالفوا الجمهور فى مواقف تشريعية كثيرة ليس هذا مجال حصرها.

لقد لقيت السنة الصحيحة من عنت الشيعة والخوارج عناء كبيرا تبعا لآرائهم فى الصحابة - رضى الله عنهم - .

وأما المعتزلة فإنهم لم يكونوا فى أحسن حال من الشيعة والخوارج.

لقد اختلفت نقول العلماء عن موقف المعتزلة من السنة الشريفة. هل هم يؤمنون بالسنة بقسميها المتواتر والآحاد ؟

الواضح أنهم كانوا يؤمنون بالمتواتر. ولكن تضارب النقل عنهم فى خبر الآحاد يقول ابن حزم : (إن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبى ﷺ يجرى على ذلك كل فرقة فى علمها. كأهل السنة والخوارج والشيعة والقدرية حتى حدث متكلمو المعتزلة بعد المائة من التاريخ. فخالفوا الإجماع بذلك ولقد كان عمرو بن عبيد يتدين بما يروى عن الحسن ويفتى به. هذا أمر لا يجهله من له أقل علم بذلك) [2] .

---

(١) السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى: ص١٣٠ ، ١٣١

(٢) الإحكام : ١ / ١١٤.

فهم كانوا ينكرون حجية الآحاد يقول ابن حزم أيضا: (وقال جميع المعتزلة والخوارج: إن خبر الواحد لا يوجب العلم. وقالوا: ما جاز أن يكون كذبا أو خطأ فلا يحل الحكم به فى دين الله عز وجل ، ولا أن يضاف إلى الله تعالى ولا إلى الرسول) [1] وقد سجل عليهم آراءهم الباطلة الكثير من العلماء كالآمدى وابن قتيبة والبغدادى والشهرستانى وغيرهم .

وقد ترتب على مذاهب هذه الفرق – الشيعة والخوارج ، والمعتزلة والنظامية – وقوع الخلافات والصراعات بين طوائف الأمة واتسعت دائرة الخلاف الأمر الذى استغله المستشرقون وأعداء الأمة من المتعصبين من اليهود والنصارى الذين أخذوا من آراء هؤلاء مادة ينشرون من خلالهم سمومهم ويبنون عليها طعنهم فى الإسلام وفى الرسول ﷺ وفى صحابته رضوان الله عليهم وبكل أسف نقل عنهم هذه الآراء تلاميذهم من الذين ينتسبون إلى الإسلام من ذوى الاتجاهات الخاصة الذين ينقلون أفكار المستشرقين باسم البحث العلمى الحر. ولا أدرى لماذا يكون البحث العلمى الحر فى الإسلام فقط. ولايتناول الأديان الأخرى سماوية كانت أو وضعية.

نقرأ فى الصحف العديد من المقالات التى تهاجم السنة أو تنال من بعض الصحابة كأبى هريرة وابن عمرو وأبيه عمرو بن العاص. كما ألف البعض كتبا منقولة من كتب المستشرقين ، وليس أدل على ذلك من كتاب (أضواء على السنة المحمدية) للمدعو: محمود أبو رية. وأقول إن قراءة هذا الكتاب لغير العلماء المتخصصين حرام. لأن مطالعته معصية وإثم كبير. وقد وفق الله من العلماء من قاموا بالرد عليه منهم: شيخنا الدكتور / محمد أبوشهبة وشيخنا الدكتور / عبد الغنى عبد الخالق –

(١) المصدر السابق : ١ / ١٩٩.

رحمها الله تعالى – وغيرهما من خارج مصر كالعالم السورى المرحوم الدكتور / مصطفى السباعى وفى المائة الثانية لما أظهر الشيعة والخوارج والمعتزلة والنظامية افتراءاتهم تصدى لهم علماء أهل السنة ، وكان فى مقدمتهم إمامنا الأغر الإمام: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ﷺ الذى تصدى فى كتبه ودروسه للدفاع عن السنة وإثبات حجيتها وأنها الأصل الثانى للإسلام بعد الكتاب حتى لقبه العراقيون بأنه (ناصر السنة) والمكيون بأنه (ناصر الحديث) وكتابه القيم (الرسالة) هو أجل كتاب صنف فى موضوعه. ومازال علماء الحديث وأصول الفقه ينهلون منه فى كل عصر ومصر.

وليس كتاب الرسالة وحده هو الذى دافع فيه عن حجية السنة. بل كتب ذلك أيضا فى كتبه: (الأم. ومختلف الحديث. وجماع العلم) فجزاه الله عن الإسلام خيراً.

شبه منكرى الحجية لخبر الآحاد :

إن الذين ينكرون إثبات حجية الآحاد. تنحصر شبههم فى أربع شبهات هى:

أولاً : قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾

[الإسراء : ٣٦]

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم : ٢٨]

وطريق الآحاد طريق ظنى لاحتمال الخطأ والنسيان على الراوى. وما كان كذلك فليس بقطعى فلا يعيد الاستدلال.

والجواب: إن ذلك فى أصول الدين وقواعده العامة. أما فى فروع الدين وجزئياته فالعمل بالظن واجب. ولا سبيل إليها إلا بالظن غالبا. ألا

ترى أن الأفهام تختلف فى نصوص القرآن. والمجتهدون يذهبون فيها مذاهب متعددة. وليس أحد منهم يقطع بصحة اجتهاده. ومع ذلك فالإجماع قائم على وجوب العمل بما أدى إليه اجتهاده وليس لذلك سبيل إلا الظن.

وأيضا فإن حجية خبر الآحاد ليست ظنية. بل هى مقطوع بها لانعقاد الإجماع على ذلك بين العلماء منذ عصر الصحابة فمن بعدهم – ولا يضر دعوى الإجماع مخالفة هؤلاء فإنه خلاف لا يعتد به – فلا يكون العمل بها دليلا ظنيا. بل بدليل مقطوع به مفيد للعلم بذلك وهو الإجماع [1] .

ثانياً : لو جاز العمل بخبر الواحد فى الفروع لجاز فى الأصول والعقائد. والإجماع بينهم وبينكم أن أخبار الآحاد لا تقبل فى هذه. فكذا فى الأولى.

والجواب : إن الإجماع منعقد على أن أصول الدين والعقائد لا يجوز أخذها من طريق ظنى قطعا. وليس الأمر كذلك فى الفروع. وقال الآمدى: (إن هذه الشبهة منتقضة بخبر الواحد فى الفتوى والشهادة. كيف والفرقَ حاصل – أى بين الأصول والفروع – وذلك أن المشترط فى إثبات الرسالة والأصول. الدليل القطعى فلم الدليل الظنى معتبرا فيها. بخلاف الفروع [2] .

والحق أن قياس الفروع على الأصول فى وجوب القطع تحكم ومحال. إذ لا سبيل إلى ذلك فى الفروع والأمر على العكس فى الأصول. ولا يجادل فى هذا إلا مكابر.

---

(١) راجع. الإحكام للآمدى ١ / ١٦٩ ، والإحكام لابن حزم ١ / ١٤ والسنة ومكانتها فى التشريع ١٦٨-١٧١.
(٢) الإحكام : ١ / ١٧٧.

ثالثاً : لقد صح عن النبى ﷺ أنه توقف فى خبر ذى اليدين حين سلم النبى ﷺ على رأس الركعتين فى إحدى صلاتى العشاء. وذلك قوله " أقصرت الصلاة أم نسيت ؟" ولم يقبل خبره حتى أخبره أبو بكر وعمر ، ومن كان بالصف بصدقه . فأتم وسجد للسهو . ولو كان خبر الواحد حجة لأتم رسول الله ﷺ صلاته من غير توقف ولا سؤال.

والجواب : لقد توقف النبى ﷺ فى خبر ذى اليدين لتوهمه غلطه لبعد انفراده بمعرفته ذلك دون من حضره من الجمع الكثير. ومع ظهور أمارة الوهم فى خبر الواحد يجب التوقف فيه. فحيث وافقه الباقون على ذلك ارتفع حكم الأمارة الدالة على وهم ذى اليدين. وعمل بموجب خبره. كيف وأن عمل النبى ﷺ بخبر أبى بكر وعمر وغيرهما مع خبر ذى اليدين عمل بخبر لم ينته إلى حد التواتر ، وهو موضع النزاع فى تسليمه تسليم المطلوب.

رابعاً : قد روى عن عدد من الصحابة –رضى الله عنهم– عدم العمل بخبر الآحاد. فقد رد أبو بكر خبر المغيرة فى ميراث الجدة. حتى انضم إليه خبر محمد بن مسلمة.

ورد عمر خبر أبى موسى الأشعرى فى الاستئذان. حتى انضم إليه أبو سعيد.

ورد أبو بكر وعمر خبر عثمان فى إذن رسول الله ﷺ فى رد الحكم ابن أبى العاص.

ورد عليّ خبر أبى سنان الأشجعى فى المفوضة. وكان على لا يقبل خبر أحد حتى يحلفه سوى أبى بكر. وردت عائشة خبر ابن عمر فى تعذيب الميت ببكاء أهله [1] .

والجواب : مما لا شك فيه أن الصحابة ﷺ قد عملوا بخبر الآحاد. وتواتر ذلك عنهم. لا ينكر هذا إلا جاهل أو حاقد. وقد روى عنهم التوقف فى بعض أخبار الآحاد لريبة ، أو وهم أو رغبة فى زيادة التثبت والدليل على ذلك.

١- توقف أبو بكر فى خبر المغيرة لم يكن رفضاً لخبر الآحاد. ولكنه توقف طلباً لمزيد التثبت فى هذا التشريع فى الإسلام لخطورته وهو ميراث الجدة وخاصة أنه لم ينص عليه فى القرآن فى آيات المواريث. وهو إعطاء الجدة: السدس. فالأمر يتطلب الزيادة فى التثبت والاحتياط. فلما شهد محمد بن مسلمة أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ. قضى أبو بكر بخبر المغيرة .

٢- وكذلك كان عمر مع أبى موسى يحتاط ولذلك قال لأبى موسى (أما إنى لا أتهمك ولكنه الحديث عن رسول الله ﷺ . فأى عيب فى هذا ؟

٣- إن فعل الصحابة الكرام ليس رفضا للاحتجاج بخبر الواحد وإنما لزيادة الطمأنينة لأنهم كانوا يعلمون أنهم المسئولون عن تسليم كل تراث الإسلام ووثائقه لمن جاء من بعدهم .

يقول الآمدى – رحمه الله – (وما ردوه من الأخبار أو توقفوا فيه. إنما كان لأمور اقتضت ذلك من وجود معارض أو فوات شرط. لا لعدم

---

(١) الإحكام للآمدى : ١ / ٩٤ / ١٧٥.

الاحتجاج بها فى جنسها مع كونهم متفقين على العمل بها. ولهذا أجمعنا على أن ظواهر الكتاب والسنة حجة وإن جاز تركها والتوقف فيها لأمور خارجة عنها) [1] .

ولم يرو عنهم أنهم كانوا يتوقفون فى كل أخبار الآحاد. وإنما فى بعضها لاعتبارات يقدرها الصحابى. وهذا منهم زيادة حرص وحيطة.

وأعجب من هؤلاء الذين يردون السنة كلها بنوعيها: المتواتر والآحاد أو الآحاد فقط. مع أخذهم روايات المؤرخين وكتاب الحروب والغزوات والسير بالقبول. ومما هو معلوم أن منهج المؤرخين أقل تثبتا وأضعف رواية من منهج المحدثين فى جمع السنة وتدوينها ورواياتها ورواتها.

لقد تفردت السنة بمنهج نقدى لم يحظ به سواها من العلوم الأخرى دينية أو دنيوية ، ومع ذلك يتشككون ويشككون فيها.ولا يكون ذلك إلا من جاهل بعلوم السنة أو حاقد على الإسلام وأهله كالمستشرقين وأذنابهم من أبناء لحمتنا وأكثر عجبى من أولئك المسلمين الذين يوجهون سهامهم نحو الحديث والفقه وهم ما قرءوا أيًا منهما وما عندهم علم بمسائلهما وقضاياهما وهم ما بين مؤمن باتجاه معين أو جاهل يطلب شهرة وسمعة. ولقد نسوا أو تناسوا قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩]

---

(١) الإحكام : ١ / ١٧٧.

نتائج البحث

أولا : أجمع المسلمون على أن السنة هى الأصل الثانى للدين بعد الكتاب وقد أنكر ذلك بعض الشواذ من المبتدعة ممن لا يعتد برأيهم.

ثانيا: أجمع المحدثون والفقهاء على الاعتقاد بوجوب العمل بالمتواتر ووجوب العلم بثبوته. ويعمل به فى أصول الدين والعقائد والفروع كونه قطعى الدلالة.

ثالثا: اتفق جمهور علماء الحديث والفقه على أن خبر الواحد الصحيح يفيد الظن الراجح بثبوت مضمونه عن النبى ﷺ إذا تجرد عن القرائن القاطعة. فيعمل به فى الفروع فقط ولا يعمل به فى العقائد.

أما إذا احتفت به القرائن القاطعة فإنه يفيد القطع ، ولذا يعمل به فى الأصول والعقائد والفروع.

رابعا: يتفق مع الجمهور فى الرأى والأئمة: الشافعى وأحمد وابن حزم وابن تيمية وهو أيضا رأى الإمام مالك وأتباعه. والحنفية مع موافقتهم للجمهور إلا أنهم أضافوا على ذلك شروطا كما ذكرنا.

وفى رواية عن مالك وأحمد والحارث المحاسبى والكرابيسى والخطابى أنهم قالوا: إن خبر الآحاد موجب للعلم والعمل ولو خلا عن القرائن.

خامسا: إن منكرى حديث الآحاد قديما من الشيعة والخوارج والمعتزلة رد عليهم كثير من العلماء. وكان فى مقدمتهم الإمام الشافعى ناصر السنة ثم من بعده ابن قتيبة وابن حزم والآمدى – رحمهم الله تعالى – .

وحديثا: رد على المستشرقين وأذنابهم الكثير من العلماء فى مقدمتهم دكتور محمد محمد أبو شهبة. ودكتور عبد الغنى عبد الخالق ودكتور مصطفى السباعى. وغيرهم.

سادساً: منكر الخبر المتواتر يستتيبه القاضى. ومنكر الآحاد يوعظ وينصح.

سابعاً: يجب على علماء المسلمين أن يتناولوا المسائل الخلافية بسعة صدر وهدوء لأنها مسائل اجتهادية. وليعذر كل فريق صاحبه.

والله ولى التوفيق ،،،

obeikandl.com

خاتمة لابد منها

ما أشبه الليلة بالبارحة. قد أطلت الفتنة برؤسها. "ستكون فتن كقطع الليل المظلم. قالوا فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال كتاب الله".

لقد كشر أعداء الإسلام – فى الخارج – عن أنيابهم. وتحرك أذنابهم وأتباعهم من المستغربين يدبجون المقالات فى الصحف ويصنفون الكتيبات ويعقدون الندوات والمؤتمرات لمهاجمة الإسلام ونبى الإسلام وصحابته ويرفضون سنته وينقدون شريعته ، ويطالبون بإبطال العمل بالفقه الإسلامى وأصوله ويتهمون كبار المحدثين بالكذب والزور وتأليف الأحاديث والأخبار. وتجريح العلماء إنهم من أبناء لحمتنا ويتبارون فى خدمة سادتهم بتشكيك المسلمين وتضليلهم لتمزيق الإسلام فى قلوبهم وتوهين أمر الدين فى نفوسهم ومحاصرة الإسلام فى دور العبادة لتقليص دوره فى الحياة العامة.

ينادون بضرورة تجديد الخطاب الدينى – عند المسلمين وحدهم – ومفهوم التجديد عندهم هو:

١– إبطال العمل ببعض آى القرآن الكريم.

٢– رفض السنة كلا وجزءا.

٣– التشكيك فى أحداث السيرة النبوية ووقائعها.

٤– وقف العمل بفقه الأئمه.

٥– اتهام الصحابة وتوهين أمرهم والتشكيك فى رواة السنة واتهامهم بالكذب ووضع الأحاديث وتلفيق الأخبار.

ألا فليفق المسلمون وينشط علماؤهم لمواجهة هذا الغول القادم وذلك الفكر الوافد إنهم يظلمون الإسلام وشريعته باسم البحث العلمي الحر. والمثقفون المسلمون والعرب منذ أكثر من ثلاثين عاما لم يستطيعوا أن يقدموا للأمة ما يشبع جوعتهم الثقافية حتى صار الناس في حالة من اللاوعي ، فانحدرت القيم وضعف الانتماء. فتخلفت الأمة وضاعت هيبتها. واستيقظ بعض المثقفين ممن يصطادون في الماء العكر وصبوا جام غضبهم على الإسلام وقالوا: إن الإسلام هو سبب تخلف العالم الإسلامي ، لقد علقوا فشلهم الثقافي على شماعة الإسلام. إنهم بذلك يمدون جسور التعاون مع أعداء الإسلام والأمة لعلهم يظفرون بما يتمنون.

ولن يفلحوا. وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] ألا فليفق المسلمون. وليأخذوا دينهم من منابعه الصافية (القرآن والسنة) وليمدوا جسور التعاون والسماحة مع كل أهل الأرض ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا..﴾

[الحجرات : ١٣]

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين